

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

م. م. عفرأى رياض محمد *

تاريخ قبول النشر

٢٠١٨/٥/٢٧

تاريخ استلام البحث

٢٠١٨/٤/١٨

ملخص البحث :

إن رياح التغيير التي هبت على العراق بعد ٢٠٠٣ حملت معها العديد من الأمور التي لم يكن يألفها المجتمع الفسيفسائي لهذا البلد فظهرت لدينا اللامركزية ، وهي طريقة توزيع الاختصاصات بين حكومة المركز والحكومات المحلية الموجودة في محافظات العراق ، وعند ظهور هذه المفاهيم الجديدة بدأ الاعتقاد يسود بأنها ستجنب العراق الكثير من المشكلات التي يتصور أنها موجودة بفعل المركزية الشديدة في إدارة الدولة.

فكان لا بد من البحث في مدى مواءمة العلاقة بين حكومة المركز والحكومة المحلية وتأثير هذا الارتباط على التعايش السلمي الموجود في العراق عامة وفي الموصل بخاصة بعد الأحداث التي عاشتها المحافظة.

**The nature of relationship between the central government and the
local government and its their effect upon peaceful coexistence.
(mosul is a model)**

Asst. Lect. Afraa Riyad Mohammed.

COLLEGE OF POLITICEL SCIENCES

Summary

The changes which hael happened it a lot of things which not accepted by community mosaic,so it appeared decentrization ,the plane for terms of reference between the central and local government .in all Iraqi govermentes and when these new models were appeared , most of people believed that they were saved Iraq from problems which were existed by the central government by which wanted to administrate the state .

Therefore we must research adjustment relationship between the central government and local government and its effect of the thinks upon

* مدرس مساعد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

the peaceful, coexistence in Iraq in general and mosul especially after the events which had happened in mosul .

المقدمة

تميزت الكيانات الاجتماعية في القرى والارياف بسيادة شيخ القبيلة ومجلسه. وقد كانت هذه الكيانات المحلية تمثل صورة مصغرة للحكومة والنواة الأساسية للمجالس البلدية أو القروية بلغة العصر الحديث ثم تطورت الحكومات الصغيرة إلى قيام الدولة المدنية بمراحلها المختلفة. فعندما تختار الدولة أسلوبها في السياسة تأخذ في بداية الأمر نظام المركزية إلى أن تفرض سيطرتها، ومع تزايد واجباتها وتنوع خدماتها تتحول إلى اللامركزية الإدارية، حيث أجمع الفقه الإداري على إن قيام النظم على أساس الأسلوب المركزية وحده أمر لم يعد يتلائم مع اتساع مجالات نشاط الإدارة في الدولة المعاصرة، لذا ينبغي أن تعهد إدارة المرافق المحلية لمناطق محددة إلى هيئات محلية منتخبة تشاركها العبء والسمة المميزة لهذه الهيئات هو استقلالها النسبي وتمتعها بالشخصية المعنوية.

وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ تغير المشهد العراقي وظهرت أمور جديدة على الساحة لم تكن مألوفة لدى المجتمع في هذا البلد الذي كان يعتمد نظام الحزب الواحد. فتم اتفاق السياسيين على قبول مقررات المعارضة ووجدت الفدرالية؛ اللامركزية التي أصبحت الخيار الوحيد لإدارة العراق وان عودة النظام المركزي بات شبه مستحيل، إلا أن إقرار طبيعة توزيع الصلاحيات بين المركز والمحافظات وفق دستور سنة ٢٠٠٥ لم يجنب العراق المشكلات التي كان يتصور أنها كانت موجودة بفعل ممارسة المركزية الشديدة في إدارة الدولة. وظهرت سلبيات الأداء الحكومي والسياسات غير المحسوبة والسلبية التي تتبعها القوى السياسية عن قصد أو دونه في إدارة الدولة.

وهذا يعني أن التعايش السلمي لا يسان بالمركزية القسرية ولا باللامركزية القائمة على أساس قومي أو عنصري، بل يسان بالديمقراطية الحقيقية (ديمقراطية المشاركة) وإن منطلق الديمقراطية هذا يتمثل بالمواطنة أولاً وأخيراً.

وعليه فإننا نحتاج هنا إلى أفكار تفضي إلى رسم خارطة طريق للانتقال بالموصل إلى المستقبل، بمعنى الانتقال من واقع مجتمع سياسي (متنوع غير متجانس) إلى واقع مجتمع سياسي (متنوع متجانس) وان فتح مغاليق مستقبل الموصل يحتاج إلى مفتاح مناسب، وهذا المفتاح يتمثل أساساً بالتعايش السلمي الذي يعد بمثابة معطيات مهمة من معطيات المرحلة الحالية.

إشكالية البحث:

مرت العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية بحالة من مد وجزر إلى درجة أنها ذهبت باتجاه طرفي نقبض للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤.

وتأتي الإشكالية هنا بطبيعة النظام القائم في محافظة نينوى وارتباطها بحكومة المركز، وبالتالي علينا البحث في مدى مواءمة العلاقة بين الطرفين وتأثير الارتباط فيما بعد على التعايش السلمي الموجود بين مكونات أبناء المحافظة.

فرضية البحث:

إن الأحداث التي رافقت عملية بناء النظام السياسي العراقي أثرت بشكل كبير في طبيعة هذا النظام وآليات عمله، وكذلك في طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والتي من خلالها يتبين إن هناك العديد من المشكلات العالقة بين الطرفين.

أهمية البحث:

تتطلب أهمية البحث في مدى تفعيل مبدأ فصل السلطات وطبيعة توزيع الاختصاصات بين المركز والحكومة المحلية؛ والتي تعد جزءاً من السياسات العامة العراقية الهادفة لتحقيق التعايش السلمي في العراق عامة وفي الموصل بخاصة بعد الأحداث التي عاشتها المحافظة.

منهجية البحث: استخدم منهج التحليل النظمي؛ ذلك لأن موضوع البحث يتعلق بالنظام السياسي وطبيعة العلاقة بين المستويات المتعددة

قسم البحث الى محاور:

المحور الأول: يتناول تحديد المفاهيم لكل من

١- الحكم المركزي.

٢- الحكم المحلي.

٣- التعايش السلمي.

المحور الثاني: يتناول طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية.

ويتناول توزيع الاختصاصات بين المركز والمحافظة وإشكالية العلاقة بين الطرفين.

المحور الثالث: يتناول واقع التعايش السلمي في الموصل ومعوقاته واسباب نجاحه.

الحوار الأول / الإطار المفاهيمي

١- الحكم المركزي

٢- الحكم المحلي

٣- التعايش السلمي

أولاً: الحكم المركزي: والذي يتمثل بـ: حصر مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة في أيدي أعضاء الحكومة وتابعيهم في العاصمة أو في الأقاليم مع خضوعهم جميعاً للرقابة الرئاسية والتي يمارسها عليهم الوزير^(١). وتتكون السلطة الإدارية المركزية في العراق من مؤسستين هما: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

وعليه فإن الحكم المركزي هو إخضاع جميع الهيئات الإدارية إلى السلطة الرئاسية في العاصمة بل ويتدرج تدرجاً هرمياً من السلطة الرئاسية المركزية إلى أصغر موظف في القرى والنواحي^(٢). وبالتالي تقتصر مهمة الهيئات الدنيا على تنفيذ ما تصدره الرئاسة العليا في الهرم الإداري والتي اصطلح عليها بالأسلوب الوزاري، والذي لا يصلح في الدول المتحضرة حتى لو حققت سرعة البت في تنفيذ الأوامر الإدارية وتجانسها، لذا خولت هذه الهيئات أو الفروع في المحافظات، صلاحية البت في بعض الأمور دون الرجوع إلى المركز وتسمى بـ(اللاوزارية) شرط أن يتم توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية في العاصمة وفروعها في المحافظات من قبل المشرع نفسه أو عن طريق التفويض؛ وذلك لتخفيف العبء عن كاهل السلطة الرئاسية في العاصمة؛ بل وتمهيداً نحو الأخذ بديمقراطية الإدارة التي تنقل اختصاصات السلطة المركزية إلى مجالس المحافظات^(٣).

ثانياً: الحكم المحلي: لقد ظهر الحكم المحلي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نتيجة للتوسع الكمي لوظائف الدولة الحديثة وواجباتها من ناحية والتوسع الكيفي في حقوق المواطنين من ناحية أخرى، فهو يركز على دور المواطنين في حكم وإدارة شؤونهم بأنفسهم، سواء بطريقة مباشرة (اجتماعات المواطنين) أو غير مباشرة (من خلال مجالس محلية تقوم على أساس تمثيلهم) اذن العبرة في الحكم المحلي تتمثل في دور المواطنين في حكم وإدارة شؤونهم المحلية والتي هم ادرى بها من غيرهم. نجد ان الحكومة الامريكية غالباً ما يطلق عليها الإدارة الامريكية، في حين ان الرئيس الأمريكي يمتلك الى جانب سلطته التنفيذية سلطات تشريعية وقضائية كما ان أي مدير او مجلس إدارة شركة لا ينفذ فقط، بل يتخذ أيضاً قرارات^(٤). وهناك من يرى أن الحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية والحكم المحلي "نظام إداري لا مركزي يقوم على أساس منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية وإيجاد مجالس محلية منتخبة فيها تتولى الإشراف على أداء الخدمات وفق التخطيط والسياسات العامة للحكومة المركزية وتحت رقابتها"^(٥).

تعد الإدارة المحلية بهذا المظهر من مظاهر الإدارة الديمقراطية أو الإدارة المشتركة لأنها منبثقة من رحم المناطق والتي تعتمد أساساً على مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم فهم يسهمون في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المتعلقة بوحداتهم المحلية، وهناك من يعرف الحكم المحلي بأنه "ما هو إلا استقلال نسبي لمنطقة جغرافية محددة في إدارة شؤونها المحلية بواسطة سكانها أو ممثلين تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"^(٦).

ثالثاً: التعايش السلمي: لا يستطيع الإنسان العيش مع نفسه دون أن يختلط مع بقية المجتمعات الأخرى ضمن إطار عملية تفاعلية وتكاملية في آن واحد، لذا يجب أن يدخل في خانة هذه العملية التبادلية مع طرف ثانٍ أو مع أطراف أخرى تقوم على التوافق حول مصالح أو رؤى مشتركة للوصول إلى تحقيق مفهوم التعايش سواء أكانت بين أبناء المجتمع أم بين مراكز السلطة^(٧).

وكذلك التعايش هو القبول بوجود الآخر والعيش معه جنباً إلى جنب دون السعي لإلغائه أو الإضرار به، سواء كان هذا الآخر فرداً أو حزباً سياسياً أو طائفةً دينية أو دولة مجاورة أو غير ذلك^(٨).

ويتطلب التعايش إقامة "علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات مختلفة الهوية التي تعيش بتقارب ويشمل أكثر من مجرد العيش بجانب بعضهم البعض، كما ويشمل درجة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد لتحقيق المصالحة على أساس السلام والعدالة والتسامح والإندماج"^(٩).

وعبارة التعايش استعملت بكثرة خلال الحرب الباردة للدلالة على أن "الإتحاد السوفيتي سابقاً" و"الولايات المتحدة الأمريكية" على الرغم من فوارق نظاميهما يمكنهما أن يتعايشان دون اللجوء إلى الحرب، وقد تستعمل العبارة أيضاً بمعنى حاجة خصمين إلى التفكير في حل سلمي يرضي الطرفين والعيش بسلام^(١٠)، وبالانتقال إلى حالة الموصل نجد بان الموصل عبارة عن عراق مصغر تتسم بالتعددية والتنوع المذهبي فهناك (الکرد، التركمان، الاشوريين، المسيحيين، الازيدية) وطيلة عقود من السنين تعايش الموصلين في ظل هذه التعددية، فضلاً عن ان الكثير من هذه المكونات أسهمت في بناء الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١^(١١).

الحدود الثاني: طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية

أولاً: توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمحلية بموجب دستور سنة ٢٠٠٥ .
(نحن شعب العراق الناهض توأماً من كيوته والمتطلع بثقة إلى مستقبله من خلال نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي).

هذه ديباجة الدستور التي أوضحت الاتجاه السياسي الجديد للعراق وهو الاتجاه نحو الشكل الاتحادي، وهكذا فإن الدستور قد أقر بأن العراق اتحادي فدرالي واعترف بوجود محافظات عراقية.

إن موضوع توزيع الاختصاصات يعدُّ من أهم الموضوعات الخاصة في الدول الاتحادية، لذا فإن دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ حاول الاهتمام بهذا الموضوع قدر الإمكان، فلقد وزع الاختصاصات بين السلطات المركزية والمحلية، وفي هذا المجال اتجه الدستور العراقي نحو تخصيص سلطات حصرية للسلطات المركزية وأخرى مشتركة تمارسها بجانب السلطات

وعلى الرغم من هذه النشأة للنظام الاتحادي في العراق إلا أنه اتبع أسلوباً مغايراً تماماً لمعظم دساتير الدول الاتحادية، فلقد وسع من اختصاصات سلطات الأقاليم على حساب اختصاصات السلطة الاتحادية التي تنص عليها على سبيل الحصر^(٤٣).

ابتدع الدستور العراقي لنفسه طريقة عندما منح سلطات واسعة إلى الوحدات المحلية قياساً بالصلاحيات الحصرية الممنوحة للسلطة المركزية، بل ذهب أبعد من ذلك عندما وهب السلطات الإقليمية أي اختصاص آخر يمكن أن يظهر مستقبلاً، وهذا يتضح من نص المادة (١١٥) والتي أناطت جميع الاختصاصات غير الواردة فيما ورد من اختصاصات حصرية للسلطة المركزية، حيث ناطت هذه الاختصاصات إلى السلطة المحلية^(٤٤).

أما ما يتعلق بثروة النفط والغاز فقد نصت المادة (١١٢) من الدستور العراقي الدائم على "أن تقوم الحكومة المركزية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد"^(٤٥).

وقد بين الدستور العراقي على غرار المعمول به من دساتير الدولة التي تأخذ بالنظام الاتحادي، الاختصاصات المشتركة بين المركز والمحافظات غير المنتظمة بإقليم وقد يقول قائل إن السلطة المركزية تستطيع بما تملكه من اختصاص مشترك أن تدلي بدلها بهذا الموضوع، ولكن السلطة المركزية لا تستطيع رسم سياسات التنمية إلا بما تشتهي سفن المحافظات، والدليل على ذلك أن الدستور نفسه غلب من حيث يدري أو لا يدري السلطة المحلية على سلطة المركز في أي تعارض^(٤٦).

وهذا واضح في نص المادة (١١٥) من الدستور والتي جعلت من قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم المرجع القانوني لحل أي تعارض بين السلطتين المحلية والمركزية، وبطريقة توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمحلية تتبين هنا حجم الفجوة التي ظهرت في العراق عامة وفي الموصل خاصة، فبدلاً من أن السلطة المركزية التي يفترض بأنها ستكون الضامن لوحدة العراق والقادرة على ضبط حدوده، ستكون هي عرضة للتهميش وموضوعاً من موضوعات الصراع مع حكومات محلية لديها الثروة والقوة^(٤٧).

إشكالية العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في الموصل (قبل احتلال الموصل ٢٠١٤)

إن السبب الجدلي لاختلال الحكم بالعراق هو أعمق بكثير من أن يتم ربطه بفترة زمنية معينة، فالقضية معقدة تتعلق أساساً بطبيعة الحكم وهذه ليست وليدة اليوم أو الأمس، بل هي ذات منشأ عثماني قَبيل أن تصبح برنامجاً بريطاني فيما بعد.

وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام ٢٠٠٣ أُدخل المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومتشابك قد لا يكون مألوفاً في التاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث للعراق، من حيث شدة تناقضاته وموضوعاته الصراعية، هذا التناقض وصل في أحشاء المجتمع العراقي وأصبح مصدراً لعدم الاستقرار السياسي، ثم عامل تفجير لا يتعين إهماله وهو عامل الضغوط الخارجية، وهذا نتج عنه تخلخل بنيوي في أسس التعايش السلمي سواء بين الطوائف والمذاهب أو حتى في علاقة الحكومة المركزية والسلطات المحلية المتمثلة بأشخاصها^(١٨).

وهكذا فإن ظروف الاحتلال والتدخل الخارجي والشلل المؤسساتي التام في مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية الناجم عن مصادرة التسهيلات المتاحة للمواطن العراقي خلق معوقات جديدة أضعفت قدرته بالتأثير على صعيد المحيطين الداخلي والخارجي. وأثارت وبدرجات متفاوتة العوامل الكاملة في البنية الاجتماعية العراقية لحساب الهويات النوعية وبذلك أوجدت عجزاً بنيوياً وتوالد متواصل للمشكلات وافتقار للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينه من التعامل مع هذه المشكلات^(١٩).

هذا كان الوضع بشكل عام، أما فيما يخص الموصل بالتحديد، فلقد كانت العلاقة بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية بحالة من مد وجزر إلى درجة أن ذهبت باتجاه طرفي نقيض في مراحل زمنية معينة لا سيما في فترة حكم رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) والمحافظ السابق (أنيل النجيفي) وصفت العلاقة في تلك الفترة بالتفاهم النسبي لا سيما في السنة الأولى مع سوء العلاقة مع إقليم كردستان حتى تحولت إلى علاقة خصام وعداوة^(٢٠).

فمع تدهور العلاقة بين الطرفين زاد العنف في محافظة نينوى. فلقد اتخذ العنف أشكالاً وصوراً مختلفة، منها (استخدام السيارات المفخخة، تعرض الكثير من العلماء والأكاديميين والأطباء للخطف والقتل، والاعتقالات المنظمة، والتهديد للمكون المسيحي، والطائفة الإيزيدية)^(٢١).

وإن أبشع أشكال العنف في الموصل هي تصفية الكوادر والكفاءات الموصلية، فقد تم قتل العديد من أساتذة الجامعة، فضلاً عن عملية تصفية الكوادر الطبية الكفوءة من خلال قتلها أو تهديدها مما اضطرها إلى مغادرة البلاد، حتى وصل الأمر إلى غياب الكوادر الطبية الماهرة، كما طال العنف العديد من الأئمة ورجال الدين سنة وشيعة^(٢٢).

إن سوء العلاقة بين المحافظ ورئيس الوزراء ظل هو المصدر لحدوث الصراعات بين الجماعات، ومن دون الذهاب إلى المشترك الأعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع أو نوبانها وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس من خلال أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها السياسية في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني^(٢٣).

هناك أخطاء عدة ارتكبتها الحكومة المركزية بحق الموصل حاولت حكومة المركز

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

فرض رؤيتها عليها بنحو تعسفي من خلال عدم التشاور مع المحافظ أو مع مجلس المحافظة في قرارات رئيسية مثل تعيين القادة العسكريين وكشف المحافظ (أثيل النجيفي) في لقاء له حول أسباب وصول الأوضاع إلى هذا الحد، قال: "إنها السياسة الخاطئة لعشر سنوات من الضغط على السنة وتهميشهم وأضاف أن القرار السياسي في العراق أصبح يصدر من جهة واحدة فقط من شخص واحد وهو (المالكي)^(٢٤).

فكانت عملية تعيين القادة العسكريين تتم بموافقة (المالكي) دون الرجوع إلى المحافظة كذلك سلوك القوى الأمنية والعسكرية، كان منفراً للعديد من أبناء محافظة نينوى. وقد وصل الأمر إلى حد ابتزاز المواطن الموصل البسيط ووصلت عمليات الابتزاز التي كانت تمارسها القوات العراقية باعتقال المواطنين وإطلاق سراحهم مقابل مبالغ مادية^(٢٥).

وكشف محافظ نينوى السابق عن عمليتين شهدتهما نينوى في زمن (المالكي) أربكت الوضع بين الحكومة المحلية والمركزية، العملية الأولى: عندما أرسل المالكي قوة من بغداد اعتقل فيها أكثر من (٤٠٠) شخص خلال يوم واحد بسبب بلاغات المخبر السري وتم نقل المعتقلين إلى سجن مطار المثنى وبقيت هذه القضية تتفاعل مع المجتمع الموصل لأكثر من سنتين وقد أشارت إليها تقارير منظمة العفو الدولية، والعملية الثانية: عملية حرق محافظة نينوى في ٢٥ شباط ٢٠١١ حيث قام قائد العمليات بإدخال المتظاهرين إلى داخل مبنى المحافظة بنفسه بعد كسر باب المحافظة الداخلي بيده وتركهم داخل المحافظة وانسحب^(٢٦).

من جهة أخرى وصل المحافظ السابق إلى قناعة مفادها أن التقاطع مع المركز سيحقق مصالح المحافظة وهذا خطأ كبير لأن المركز يعني من بين ما يعنيه القرار الأمني، الثروة والنفوذ، ولذلك كان ينبغي أن يكون دور المحافظ إدارياً أكثر منه سياسياً.

وهكذا يتبين أن العلاقة بين (المالكي والنجيفي) شهدت توترات حادة وكانا على خصام طيلة فترة الحكومة السابقة بسبب عدم الثقة الموجودة بين الطرفين، ومما ولد عدم الثقة هذه والتنافر بين الطرفين خسارة الموصل بالكامل للتنظيم الإرهابي في ١٠ / ٦ / ٢٠١٤.

الحدود الثالث: واقع التعايش السلمي في الموصل ومعوقاته أولاً: واقع التعايش السلمي في الموصل:

إن مفردة التعايش لا تخص مجتمعاً دون مجتمع آخر بل هي لكل المجتمعات، والإنسان بطبيعته يكون متعايشاً مع الآخرين، وبالانتقال إلى واقع الموصل نجد بأن هذه المحافظة تتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، فعلى المستوى القومي يتوزع الموصليون من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين وعلى المستوى الديني بين المسلمين والمسيحيين وبعض الأقليات الدينية مثل (الصابئة والإيزيدية) وطيلة عقود من السنين تعايشت الموصل في ظل هذه

التعددية فضلاً عن أن الكثير من هذه المكونات أسهمت في بناء الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١^(٢٧).

وهذا التعدد والتنوع في المجتمع الموصل الذي صاحبه تعايشاً وتسامحاً كبيرين ولحقب طويلة من الزمن، فلم تكن العلاقة بين مكوناته علاقة توتر أو احتراب أو انغلاق، فواقع الحال يؤكد أن المجتمع الموصل بمكوناته كان متعايشاً سلمياً، وعلى مدى الأزمنة والعصور باستثناء ما حصل في بعض المراحل من عمليات اقتتال، كانت بفعل أطراف خارجية، أو بفعل القابضين على السلطة ودورهم في ذلك^(٢٨).

ولو لم يكن التعايش موجوداً لما أمكن لليهود أن يحيوا في كنف الموصل وأنهم كانوا يعيشون بحرية تفوق الحرية التي كانت لهم في أوروبا وبشهادة (الحاخامات)، ويقول (حنا بطاطو) "لم يلق اليهود أي معاملة سيئة في العهد الملكي باستثناء مرة واحدة عام ١٩٤١ عندما انهارت السلطة أبان حركة (رشيد عالي الكيلاني) حين هاجمهم بعض العشائر المهاجرة من المناطق الخارجية، إلا أن جيرانهم المسلمون هبوا إلى مساعدتهم ومنحوا الملجأ لأطفالهم ونسائهم"^(٢٩).

كما إن مساحة التعايش واضحة بين المسلمين والمسيحيين وإن هذا التعايش يمتد منذ القدم، ففي عام ١٧٤٣ قام الحاج حسين الجليلي وهو من أسرة معروفة في الموصل بحماية المسيحيين عندما لجئوا إلى الموصل هرباً من حملة (نادر شاه) العسكرية وزودوهم بالسلاح والمؤن والسكن، فضلاً عن ترميم ثمانية كنائس عائدة لهم على النفقة الخاصة لتلك الأسرة^(٣٠).

وعلى الصعيد المذهبي هناك تعايش بين (السنة والشيعية) حيث إن حالات المصاهرة التي قامت بين المذهبيين، ما هي إلا دليل على سعة التداخل والتسامح والتعايش وتقبل الآخر. وحتى بعد سقوط النظام في (٢٠٠٣) فلم تتسبب حالة الفوضى والقتل والانفلات الأمني بفعل غياب القانون. بانتهاء حالة التعايش بين أبناء المجتمع الموصل، على الرغم من أن معظم محافظات العراق شهدت بعد ٢٠٠٦ اقتتالاً طائفيًا، فأصبحت عمليات القتل تجري على الهوية والاسم، مما دفع بالكثير من العوائل العراقية للهجرة إلى مناطق أخرى داخل البلد أو خارجه^(٣١).

في ١٠ / ٦ / ٢٠١٤ وبعد سقوط الموصل بيد التنظيم الإرهابي شهدت حالات نزوح جماعية وصل العدد إلى ما يقارب (٥٠٠ ألف) نازح إلى مناطق شمال العراق، وبغداد، وجنوب العراق، وكانت كل المكونات في الموصل تتعرض للخطر نفسه فلم يكن الأمر مقتصرًا على طائفة معينة أو مذهب معين^(٣٢).

وبذلك نستطيع القول أن التعايش كان قائماً بين مكونات المجتمع الموصل منذ القدم مما يؤكد ذلك على التجانس وعدم التنافر، ولكن الإشكالية تتعلق بالتعايش السياسي، أي التعايش ما

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

بين النخبة السياسية والجماهير أكثر مما تتعلق بين أبناء المجتمع أنفسهم، وهذا يتوقف على الأشخاص الذين يتولون إدارة السلطة.

ثانياً: معوقات وتحديات التعايش السلمي في الموصل

في بداية الأمر لا يمكن للتعايش السلمي أن يكتب له النجاح ما لم تُعالج الجذور الحقيقية للمشكلات القائمة في الموصل، ورفع المظلومية عن المضطهدين وتعيد حقوقهم المغتصبة وتبني المشروع الوطني بعيداً عن الطائفية السياسية من خلال اتخاذ الخطوات العلمية في ترجمة هذه المبادئ في الواقع الاجتماعي، ولعل من أهم معوقات التعايش السلمي في الموصل هي:

١. الاستئثار بالسلطة وهو من أعقد المشكلات التي جعلت الأمور تتجه نحو التعقيد، وتتم حالة الاستحواذ على السلطة وحرمان الأطراف الأخرى من حقها في الشراكة في حكم المدينة عن عقلية الاستبداد الذي مارسته الجهات التي سنحت لها الفرصة في حكم المدينة، وعليه فإن ضمان تحقيق التعايش السلمي بتحقيق المشاركة للجميع^(٣٣).

٢. الجهات الإعلامية المغرضة التي تنفث سمها بحجج واهية والتي تدعي محاربتها لظواهر مرضية اجتماعية مثل الإرهاب والفساد المالي والإداري وتركيزها على نقاط الخلاف، وتحاول زرع الفتنة والفرقة الطائفية والعرقية بين أبناء البلد وتدس السم في العسل بحجة الخوف على مصالح بعض الفئات والمكونات وتحريضها على انتهاج سلوكيات بعيدة كل البعد عن مبدأ التعايش السلمي والحفاظ على الأمن الوطني^(٣٤).

٣. انعدام التماثل ما بين الدولة والمجتمع أدى إلى انعدام الاندماج بينهم، والسببي يعود إلى التنشئة السياسية المخطوءة التي مارسها السلطة السياسية والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية، وإن هذه الأطراف المكونة للعملية السياسية ساهمت بتريخ تلك الانقسامات لتحقيق مصالحها، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ.

٤. الآثار السلبية للماضي وتنامي روح الانتقام، فالماضي وما يتركه من تداعيات والرجوع إليه بين الفينة والأخرى، يشكل عقبة أمام التعايش السلمي، فالجماعات المشاركة في العمليات العدائية كافة لها آلامها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات. وبالتالي تشكل تراثاً يزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً وفي الموصل بخاصة نحتاج إلى استيعاب المقاومين الحقيقيين للتنظيم الإرهابي ضمن منظومة نظامية تساهم في فرض الأمن وبذلك نمنع بحكمة استمرار دوامة الانتقام والانتقام المقابل بين المتصارعين.

٥. للمؤسسات السياسية دور في تعزيز التعايش السلمي من خلال المحور الوظيفي لكونها الجهة الموجهة للتعايش السلمي بين جميع المكونات، وهذا التوجه لا يكون فعالاً ما لم تتوافر النية السلمية الواضحة من قبل تلك المؤسسات^(٣٥).

ويجب أن تتوافر النية الحقيقية والجهود الكبيرة التي لا بد أن تبذل كخطوة أولية من قبل المؤسسات وتكون مصحوبة بدعم من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع للنهوض بتلك المهمة^(٣٦).

وفي ظل غياب الجهة السياسية المشجعة للتعايش في الموصل يصبح الحديث عن خطوات أولية للتعايش السلمي أمراً صعباً.

وفي الوقت الذي نطمح فيه إلى تجاوز العقبات التي تقف في طريق التعايش السلمي من أجل ترسيخه في المجتمع الموصل فلا يكفي أن يكون هناك تعايشاً سلمياً فقط، بل ينبغي أن يكون هناك علاقة ثقة متبادلة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وإيجاد أواصر للتفاعل والتماسك بينهما.

ثالثاً: أسس نجاح التعايش السلمي في الموصل

١. يجب أن يكون هناك إشاعة لثقافة الحوار (التسامح). إن الحوار أسلم الطرق للحصول إلى أقرب نقاط الحق، إذ أنه يكشف نقاط الاختلاف والتوافق ويوفر أرضية التسامح لبناء جسور حول مختلف القضايا المتفق عليها، ويشذب المغالطات الفكرية التي تحيط بالأطراف المتنازعة^(٣٧).

٢. وإن الاتفاق على إحلال الحوار بدلاً من الصراع يعدُّ محفزاً لاستمرارية التعايش السلمي وكل ذلك لن يأتي إلا بوجود بيئة ديمقراطية كمسرح للتعايش السلمي وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة.

٣. التركيز على مسألة الحوار المتمدن في حل كل المشكلات التي تحدث في الساحة السياسية والاجتماعية وعدم تصديرها لأبناء الشعب، والجميع يكون تحت طائلة الدستور والقوانين الوطنية وتطبيقها في كل المؤسسات والدوائر الحكومية وغير الحكومية ومع الحفاظ على هيئة السلطات الثلاثة واحترامها^(٣٨).

٤. يجب أن يكون هناك مفهوم الدولة القانونية، وأهم عناصرها الدستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حاكمها، وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة^(٣٩).

٥. أن تُبنى أجهزة الدولة على أساس معيار الكفاءات بعيداً عن المحاصصة الطائفية.

٦. أن تكون هناك بيئة سياسية ملائمة للتعايش السلمي، ومن المتعارف عليه بأن أغلب المجتمعات التي فرقتها الصراعات والحروب تكون سائرة بعد ذلك إلى طريق ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية وتسعى إلى إيجاد بيئة سياسية ملائمة تعمل على احتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن وفق أسلوب ناجح لمنع تكرار النزاع مجدداً^(٤٠).

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

وبخصوص الشأن الموصلّي يجب أن يكون هناك تعاون سياسي للخروج بمشروع وطني يعدّ هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمع.

وامتداداً لذلك نستطيع أن نقول ن تحقيق مفردات التعايش السلمي في مجتمع ذات تركيبة متعددة مثل (الموصل) يتوقف إلى حد كبير على الأشخاص الذين يتولون إدارة شؤونه.

الخاتمة:

يعدّ الاستئثار بالسلطة من أعقد المشكلات التي جعلت الأمور تتجه نحو التعقيد وتتم حالة الاستحواذ على السلطة وحرمان الأطراف الأخرى من حقها في الشراكة في حكم المدينة عن عقلية الاستبداد، الذي مارسه وتمارسه الجهات التي سنحت لها الفرصة في حكم المدينة، ولهذا كانت الجماعات المحرومة من ممارسة السلطة تشعر بالاغتراب النفسي؛ وعليه فان ضمان تحقيق التعايش فيها يتمثل بمشاركة الجميع في إدارتها.

وهناك عدة استنتاجات توصل إليها البحث هي:

١- تعزيز مبدأ المواطنة وتفعيله من خلال الاتفاق فيما بين الكتل المشاركة في العملية السياسية وقيامها بدور المشجع على التقارب والتسامح والاختلاط؛ لإعادة الثقة للمواطن بأنه جزء فاعل ضمن الحركة العامة للمجتمع.

٢- على الحكومة أن تنتهج مسارات تؤدي إلى الاقتناع بمبدأ التعايش السلمي وتتعاون الحكومة المركزية والحكومة المحلية، قدر الإمكان بتجفيف منابع الإرهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر.

٣- كذلك يجب أن تسعى الحكومة المركزية للتخلص من منهج الديمقراطية التوافقية وتطبيق نظام ديمقراطي أنسب لحل كل المعضلات التي يمر بها البلد، وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات ومنح هياكل مناسبة واستقلالية حقيقة للقضاء، والتركيز على حيادتيه في تنفيذ القوانين وجعل القوات الأمنية بكل تشكيلاتها، بودقة لانصهار أبناء الوطن دون تمايز أو محسوبية والابتعاد عن تجييرها لمكون واحد وزرع ثقافة حب الوطن والدفاع عنه في نفوس منتسبي الأجهزة الأمنية.

٤- ضرورة جعل السلاح بيد الدولة والقوات الأمنية ومحاولة النهوض بالمجتمع نحو المدنية المتحضرة، والابتعاد عن كل مظاهر التسلح والتخندق لمواجهة الآخرين وجعل القانون هو الفيصل بين الجميع.

- ٥- لا بد من وجود جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع (الموصلي)؛ ومن المفترض أن تكون مسؤولية الحكومة المركزية من أجل وضع خطط ملائمة والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام.
- ٦- ومن أجل ترسيخ مبدأ التعايش السلمي في الموصل لا بد من إلقاء الماضي الأليم وراء ظهورنا، وعدم العودة إليه مجددا وبهذا فقط يمكن أن ينهض المجتمع الموصلي وتترسخ فيه مبادئ التعايش والمواطنة الحقيقية.

الهوامش

- (١) د. علاء الحسيني، التنظيم الإداري المركزي في العراق، بحث منشور على الإنترنت PDF ص ٢.
- (٢) كاظم حسن الربيعي، المحافظات غير المنتظمة بإقليم بين المركزية واللامركزية، بحث منشور قسم القانون كلية مدينة العلم الجامعة مجلة مدينة العلم الجامعة. المجلد ٧ العدد ٢، العراق، ٢٠٠٨ ص ١٠.
- (٣) رعد ناجي نعمة، النظرة العامة في القانون الدستوري بغداد، ٢٠٠٣، ص ٨٦.
- (٤) سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في ضوء التطورات المعاصرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٧.
- (٥) محمد زامل سعيد، تاريخ الحكومات المحلية في العراق الحديث، بحث منشور، صحيفة التأخي على شبكة الإنترنت www.viewart.php
- (٦) عبد الرزاق الشبخلي، اتجاهات مقارنة في تنظيم الإدارة المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٤ العدد ٥١ سنة ٢٠٠٨، ص ٥٢.
- (٧) حسقيل قوجمان، التعايش السلمي بين الشعوب، الحوار المتمدن ١٥ / ٧ / ٢٠٠٦
- (٨) د. افتخار زكي عليوي، التنوع الأثني والتعايش السلمي في العراق، جامعة بغداد، كلية الآداب، بلا، ص ٥١٢.
- (٩) مجلة المواطنة والتعايش، العدد ١، السنة الأولى، مركز وطن للدراسات، العراق ٢٠٠٧ ص ٨٢.
- (١٠) مشكلة الحرب والسلام، مجموعة أساتذة معهد الفلسفة وأكاديمية العلوم بالإتحاد السوفيتي، ترجمة شوقي جلال، دار الثقافة الجديدة، مصر، ب ت، ص ٢١٠.
- (١١) وليد المشرفاوي، التعايش السلمي أساس الديمقراطية، شبكة النبا المعلوماتية www.annabaa.org
- (١٢) د. أحمد الوافي، رؤية حول الفدرالية في العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
- (١٣) طه حميد العنبيكي، العراق بين اللامركزية الإدارية، طبعة واحد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٠، ص ٥٨.

طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية وأثرها على التعايش السلمي (الموصل) أنموذجاً

- (١٤) ينظر: دستور العراق ٢٠٠٥، نص المادة (١١٥)، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢ (٣٠ كانون الأول ٢٠٠٥) ص ١٥.
- (١٥) ينظر نص المادة (١١٢)، المصدر السابق، ص ١٥.
- (١٦) مهند ضياء عبد القادر، نظرة دستورية على سلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم مجلة قضايا سياسية، العددان (٢١، ٢٢) علوم سياسية، جامعة النهريين، ٢٠١٠، ص ٢٣١.
- (١٧) فاضل الربيعي، العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن، ب ت، ٢٠١١، ص ٥٧.
- (١٨) ناظم نواف، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨، السنة السادسة، بغداد، ربيع ٢٠١١، ص ١٠٧.
- (١٩) عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية بالعراق، معهد الأبحاث، العارف للمطبوعات، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٥.
- (٢٠) كاظم حبيب، الأوضاع القائمة في محافظة نينوى وتلكو معالجتها، الحوار المتمدن ٢٤ / ١٢ / ٢٠١٧.
- (٢١) إسرائ علاء الدين نوري، النظام السياسي في العراق، أعمال مؤتمر جامعة السليمانية، ٢٠١٣، ص ٣٠٠.
- (٢٢) طارق محمد طيب القصار، طارق محمد ذنون، أثر العامل الخارجي والمواطنة، مجلة دراسات إقليمية، العدد ٣٠، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٨٠.
- (٢٣) غسان سلامة، الديمقراطية أداة للسلم الأمني، ندوة سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١١٣.
- (٢٤) لقاء صحفي، برنامج لقاء اليوم على الجزيرة في ٢٧ / ٦ / ٢٠١٤. www.aljazeera.net
- (٢٥) لقاء لقائد جهاز مكافحة الإرهاب عبد الغني الأسدي، قناة الفلوجة. www.alfallujah.tv
- (٢٦) ينظر الموقع الإلكتروني <http://aliraqinews>
- (٢٧) وليد المشرفاوي، مفهوم التعايش السلمي أساس الديمقراطية، شبكة نبأ المعلوماتية www.Annabaa.org
- (٢٨) منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، بحث منشور في المجلة الأكاديمية العلمية ص ٣٤٠. <https://www.lasj.net>
- (٢٩) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ط ١، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٩٥.
- (٣٠) البيرابونا، تاريخ الكنيسة الشرقية، ج ١، الموصل، ١٩٧٣، ص ٢١٢-٢١٣.
- (٣١) مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٩٨-٩٩.
- (٣٢) تقرير على شبكة الإنترنت www.bbc.com
- (٣٣) د. افتخار زكي عليوي، المصدر السابق، ص ٥٢٦.

م. م. عفراء رياض محمد

- (٣٤) د. فاض عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، بحث منشور في المجلة الأكاديمية العلمية، ص ٩٧. <https://www.lasj.net>
- (٣٥) فهيل جبار جلبي، معوقات التعايش السلمي في العراق، ينظر شبكة الإنترنت ص ٢ www.kurdportat.net/ar/wf.
- (٣٦) المصدر نفسه.
- (٣٧) عامر عبد زيد، من اجل أخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية، العدد ٢٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٦٤.
- (٣٨) د. فاضل عباس المحمداوي، المصدر السابق، ص ٩٨.
- (٣٩) سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت، يناير ١٩٨٧ - ص ٤٠.
- (٤٠) د. منى حمدي حكمت، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

